الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد

Foreign direct investment in Algeria between attractions and expulsion factors

من إعداد:

امحمد بن البار[1]	**ميلود بوعبيد**
أستاذ محاضر أ	**أستاذ محاضر أ**
جامعة المسيلة	**جامعة الحاج لخضر، باتنة 1**
M HAMED BENELBAR	***MILOUD BOUABID***
UNIVERSITY OF MSILA ALGERIA	***UNIVERSITY OF BATNA01 ALGERIA***
m'hamed.benelbar@univ-msila.dz	***miloud.bouabid@univ-batna.dz***

تاريخ الاستلام: 17 /05/ 2019 **تاريخ القبول: 27 /2019/09** **تاريخ النشر: 26 /2019/12**

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز عوامل استقطاب وتنفير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. وفي هذا السياق، تتناول هذه الورقة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. كما ستناقش أهم المزايا التي تملكها الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك إظهار معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي الختام، ستحاول هذه الورقة تحليل بيئة أداء الأعمال الجزائر، من خلال استعراض مؤشرات سهولة الأعمال المعتمدة من طرف البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية: بيئة أداء الأعمال، مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف *JEL*: C32; C53

Abstract :

This article aims to bring light the attractiveness factors of foreign direct investment in Algeria.

In this context, this paper will present the incentives for foreign direct investment in Algeria. Besides, we will discuss the advantages of Algerian attractiveness for foreign direct investment; we will also study the obstacles of foreign direct investment in Algeria.

Finally, we attempt to analyze the climate of affair in Algeria by exposing Doing Business Indexes adopted by the World Bank Group.

Keywords: Doing Business, Investment climate, foreign direct invest, Algerian Economy.

JEL classification codes : C32 ; C53

[1] امحمد بن البار، m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

تمهيد:

يثير موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المناقشات حول أهميتها وجدواها خاصة بالنسبة للدول النامية. ولا شك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورًا هامًا في المساعدة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية، لاسيما وأنها توفر موارد مالية مكملة للادخار الوطني، والموارد القابلة للاستثمار في البلد المضيف، كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة.

وقد تأكدت زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي، حيث أضحت تشكل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الخاصة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حدّ السواء، نظرًا لبعض المزايا والمكاسب الاقتصادية التي تتوفر في تلك الآلية مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر غير منشئة للمديونية، ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض، كما أن الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام الخاص بخدمة الديون. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير خاضعة للمشروطية التي ترتبط بالمساعدات الدولية الرسمية. وبهذه المثابة أصبح هناك منافسة شديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حدّ السواء على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نظرًا للدور الهام الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير اقتصاديات الدول، سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى استغلال هذه الوسيلة التمويلية الدولية من خلال انتهاجها لإصلاحات اقتصادية عديدة، إذ أحدثت تغييرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، كما قامت بتعديلات مكثفة في مؤسساتها المالية، ويتجلى ذلك من خلال سن حزمة من القوانين، والنصوص التشريعية التي تهدف إلى تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة لجعل مناخ الاستثمار عاملا حاسمًا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي عوامل الجذب والطرد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية السالقة، تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي مؤهلات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: لدراسة إشكالية الموضوع يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية على النحو التالي:

تعتبر بيئة أداء الأعمال في الجزائر غير ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- استكشاف حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ .
- إبراز مؤهلات ومعوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ .
- تسليط الضوء على بيئة أداء الأعمال في الجزائر. .

منهج الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة.

I. الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نص القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

1. المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

بمقتضى المادة 12من القانون 16-09، تستفيد الاستثمارات من العديد من المزايا، وهي: (المادة 12 قانون رقم 16-09).

1.1.مرحلة الإنجاز: تتمثل في ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء عن دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداءا من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2.1.مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال وهذا بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر الذي يستفيد لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وبموجب المادة 13 من القانون رقم 16-09، تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من المزايا التالية: (المادة 13 من القانون 16-09، المرجع نفسه)..

✓ **مرحلة الإنجاز:** زيادة على المزايا الممنوحة في المادة 12يستفيد المستثمر من الامتيازات التالية:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- التخفيض من قبل الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية. وتمنح هذه الأراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة عشر سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذلك المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

وبخصوص المشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب، فتمنح الأراضي عن طريق الامتياز بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) لفترة خمس سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة.

✓ **مرحلة الاستغلال**: تمنح نفس المزايا الممنوحة في المادة 12 باستثناء التخفيض المتعلق بمبلغ الإتاوة لمدة عشر سنوات، وبخصوص منح الامتيازات لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار جزائري، فإنها تخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

2. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل: تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12و13لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية. (المادة 15من القانون 16-09، المرجع نفسه). كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال. (المادة 16من القانون 16-09، المرجع نفسه).

3. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. (المادة 17من القانون 16-09، المرجع نفسه). وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي: (المادة 18من القانون 16-09، المرجع نفسه).

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لفترة يمكن أن تصل إلى 10سنوات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل10 سنوات.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.

- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*.
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار *CNI* لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

4. الضمانات الممنوحة للاستثمارات: . تناغما مع الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجزائر، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم. (المادة 21 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه). وفي هذا السياق، يخضع كل خلاف بين المستمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون نتيجة إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه للجهات القضائية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص. (المادة 24 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه).

من جانب آخر، تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن طريق البنوك، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه. وفي سياق حوار، يتضمن ضمان التحويل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق رأس مال المستثمر في البداية. وفي هذه الحالة، تتمتع الدولة بحق الشفعة عن كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب. (المادة 30 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه) .كما يشكل تنازلا غير مباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري التنازل بنسبة10%أو أكثر عن أسهم أو حصص اجتماعية شركة أجنبية تحوز مساهمات في الشركة الأولى. وفي هذا الحالة، يؤدي التنازل غير المباشر عن الشركة الخاضعة للقانون الجزائري والتي استفادت من مزايا وتسهيلات عند إنشائها إلى إخطار مجلس مساهمات الدولة، وفي حالة عدم الالتزام بتنفيذ هذا الإجراء أو الأغراض المبرر لمجلس مساهمات الدولة في أجل شهر واحد من تاريخ استلام الإخطار المتعلق بالتنازل، تمارس الدولة حق الشفعة على نسبة من رأس المال محل التنازل. (المادة 31 من القانون رقم 16-09، المرجع نفسه).

II. مؤهلات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمتلك الجزائر العديد من نقاط القوة والميزات النسبية التي تزيد من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى توفر عدة قطاعات واعدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وفي نفس الوقت تعاني الجزائر من العديد من النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تلخيص أهم نقاط القوة التي تحويها الجزائر فيما يلي:

1. تحرير وإصلاح الاقتصاد الوطني: شرعت الجزائر ابتداء من تسعينات القرن الماضي في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبغية رسم السياسة الاستثمارية وتهيئة المناخ الملائم، قامت الجزائر بتنفيذ إصلاحات تشريعية لفائدة المستثمر الأجنبي لإزالة العراقيل البيروقراطية. وغني عن البيان أن أهم الإصلاحات التشريعية تلك المتعلقة بالشق المالي والنقدي الخاصة بقانون النقد والعرض عام 1990وقوانين الاستثمار لسنوات 1993و2001و2006 و2016.

بالإضافة إلى ذلك، شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة 2001-2014. وتتمثل هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي *PSRE*(2001-2004)[1] والبرنامج التكميلي لدعم النمو *PCSC*(2005-2009)[2] وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي *PCCE*(2010-2014).[3]

2. توافر الموارد الطبيعية وسياسة فعالة لتنميتها: إن ثراء الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي[4] يمثل أحد أهم قوى الجذب الفعالة للمستثمرين الأجانب، لاسيما عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي. كما أن هناك العديد من السياسات والقوانين التي تم تبنيها من أجل تنمية قطاع المحروقات. وفي هذا السياق أسفر قانون 1991الخاص بقطاع المحروقات بفتحه للمستثمرين الأجانب بهدف القيام بعملية الإنتاج، ولأول مرة منذ 1971–سياسة عصر التأميمات– سمح الشكل الجديد للشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية باستقطاب كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع.(UNCTAD,2003,P54) وفي هذا الصدد ومنذ 1962، تم إبرام أكثر من 60 عقدا متعلقة بأنشطة التنقيب عن المحروقات بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات البترولية الأجنبية.(*Guide Investir en Algérie* 2016)

3. القرب الجغرافي في الأسواق الإستراتيجية: تعتبر الجزائر من الناحية الجغرافية واجهة للقطب الثلاثي المتكون من أوروبا وإفريقيا والدول العربية، مما يجعلها تحتل موقعا استراتيجيا مميزا، الأمر الذي يسمح للجزائر بامتلاكها ميزة تمكنها من تنمية فرصها الاستثمارية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما الموجه للتصدير(UNCTAD, Op. Cit., p. 54 .)

4. انخفاض تكلفة اليد العاملة ومرونة سوق العمل: تتسم اليد العاملة في الجزائر بالانخفاض في التكلفة في معظم القطاعات. كما سجلت مرونة سوق العمل تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة الماضية. حيث تم الاعتراف بمبدأ تحرير العمل، وبإمكان أرباب العمل إنجاز عقود العمل مباشرة مع العمال. كل هذه المعطيات الاجتماعية من شأنها أن تساهم بصورة فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.(UNCTAD, Ibid.)

III. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن إدراج معوقات الاستثمار في الجزائر في العناوين التالية:

1. تباطؤ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ومن ضمنها الخوصصة: على الرغم من انتهاج الجزائر في بداية تسعينات القرن الماضي اقتصاد السوق، إلا أن الإرث الطويل للاقتصاد المخطط والقطاع العام لا يزال واضحا، إذ تظل العديد من القطاعات الاقتصادية يسيطر عليها القطاع العام. كما أضحت المشاكل المرتبطة بالحكم الراشد والمتناسقة مع وجود القطاع العام المفروض تمثل حواجز الدخول للمؤسسات الخاصة المحلية والأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم كلا من التردد المتكرر في الإصلاحات الهيكلية والصورة السيئة للإدارة الجزائرية في إعطاء رؤية سلبية للاستثمار في الجزائر من طرف الأجانب.

ورغم المدة الطويلة التي عاشتها الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية إلا أنها لم تتمكن من الفصل النهائي في موضوع الخوصصة، إذ يلاحظ تردد كبير في الإقدام على تنفيذ برامج الخوصصة، وهو الأمر الذي عطل قدوم رؤوس الأموال الأجنبية بالرغم من فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وفي هذا الشأن بلغت صفقات الاندماج والتملك للمؤسسات الجزائرية 10 مليون دولار عام 2013، وهو رقم ضعيف مقارنة ببعض بلدان المنطقة، فعلى سبيل المثال بلغت كمية هذا النوع من الاستثمارات في المغرب 1092مليون دولار في سنة 2013..(UNCTAD, 2016) مما يبين أن غالبية الاستثمارات المتدفقة في المغرب جاءت لتمويل برامج الخوصصة.

إن من بين الأهداف الثانوية المتعلقة للخوصصة في الجزائر هو جذب المستثمرين الأجانب، لكن الواقع الذي تعيشه الجزائر في هذا الإطار يكشف بعض التناقضات. فإلى جانب انعدام الرؤية الواضحة والإرادة السياسية لتنفيذ برنامج الخوصصة، هناك العديد من العوامل التي عملت على منع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعدد النصوص التشريعية والقوانين المرتبطة بالخوصصة دون وضوحها.
- تشابك الإطار المؤسساتي للخوصصة، وكثرة التعديلات التي تطرأ عليها دون فائدة تذكر.
- عدم وضوح إجراءات وطرق خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية بالشكل الذي يتلاءم مع أهداف المستثمرين الأجانب.

2. العجز في تحسين صورة الجزائر ونقص الاتصال: رغم الإصلاحات الاقتصادية المكثفة التي انتهجتها السلطات الجزائرية، إلا أن الجزائر سجلت عجزا واضحا بخصوص تحسين صورتها في الخارج، حيث يفتقد المستثمرون الأجانب عموما للقوانين الجديدة المعتمدة بهدف تحرير الاقتصاد وتنمية الاستثمار في الجزائر، وكشفت إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD* أن غالبية المستثمرين الأجانب المهتمين بالاستثمار في الجزائر أجمعوا على أن أعوان الإدارة العمومية الجزائرية ليسوا على علم بالإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي لا يطبقون بصفة صحيحة القوانين والإجراءات الجديدة(UNCTAD, Op. Cit., p. 54).

3. صعوبة الحصول على العقار الصناعي: بالرغم من أن ملكية الأراضي غير ممنوعة للأجانب، إلا أن العقار الصناعي يظل أحد العوائق الأساسية للاستثمار نظرا لوجود العديد من المشاكل كتعدد الإجراءات الإدارية وكثرة النصوص القانونية وارتفاع أسعار الأراضي وكثرة الفاعلين في مجال العقار.

وتعتبر معظم الأراضي المؤهلة للاستثمار تابعة للدولة الجزائرية، ونظرا لقلة الأراضي وللأسباب المذكورة آنفا، فإن إمكانية الحصول على العقار من طرف المستثمر الأجنبي تبقى شبه مستحيلة، مع العلم أن مدة الانتظار لحصول مستثمر ما على عقارات مبنية في الجزائر هي ثلاث سنوات ونصف، وتصل إلى خمس سنوات في حالة العقار الصناعي.(UNCTAD, Op. Cit., p. 36) هذا الوضع يولد بلا شك إحساس الرفض المطلق من طرف المستثمرين الأجانب للقيام بعملية الاستثمار في الجزائر.

4. تفشي القطاع غير الرسمي وتصاعد ظاهرة الرشوة: يحتل القطاع غير الرسمي[5] حيزا معتبرا في الاقتصاد الوطني، إذ يقدر حسب إحصائيات وزارة التجارة بـ34%، وبنسبة 34%حسب أرقام البنك الدولي، وبأكثر من 40% حسب معلومات مفوضية اللجنة الأوروبية.*(Hind OUGUENOUNE,2014,P265-270)* ولقد أكد مختلف المتعاملين الخواص المحليين والأجانب في حوار مع *UNCTAD* أن تفشي القطاع غير المنظم يشكل عقبة أمام تشجيع الاستثمار. ومن العراقيل المنددة من طرف هؤلاء المتعاملين انتشار ظاهرةالرشوة وتصاعدها، وكذلك نقص الشفافية في الإجراءات الإدارية. وفي هذا الصدد، يبلغ متوسط أعباء الرشاوي أكثر من 6% من المبيعات في الجزائر، مما يجعل التكاليف المرتبطة بالسياسات التي تتحملها الشركات باهضة، وتجعل من فرص الاستثمار غير مربحة. (واريك سميث وماري هولوردد رلماير، 2005، ص41).

5.الهياكل القاعدية: رغم التطور النسبي الذي عرفته الجزائر بخصوص الهياكل القاعدية[6] إلا أن هذه الأخيرة تعاني من نقائص واضحة وتبقى غير كافية ومتأخرة مقارنة بدول المنطقة. وأوضح البنك الدولي في إحدى الدراسات له أن خدمات البنية التحتية لا يعول عليها في الجزائر وتزيد من التكلفة، حيث تبلغ تكاليف البنية الأساسية في الجزائر 7,5 كنسبة من المبيعات، وهي تكاليف تقلل من فرص العمل. (واريك سميث، مرجع سابق، ص.41.)

6.عدم فعالية المنظومة البنكية: يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز حاليا بالنظر إلى النقائص التي تعاني منها المنظومة البنكية الجزائرية[7] من حيث طابعها البيروقراطي، ونقص الاتصال وكثرة الاختلالات في أنظمة الدفع ومركزية القرارات وتعقيدها ورداءة الخدمات المقدمة.

وعلى الرغم من أن البنوك في الجزائر تتمتع بسيولة وفيرة، إلا أن عددا قليلا من المؤسسات الخاصة هي التي تتمكن من الحصول على الائتمان الذي لا يزال متمركزا بين أقلية مختارة. وعلى ضوء ذلك، فإن نسبة قليلة من الأصول المتراكمة تذهب إلى الاستثمارات المنتجة. وفي سياق مواز، أوضح تقرير البنك الدولي لعام 2006 أن البنوك الجزائرية لا تقرض إلا للكبار أو الأغنياء.

وفي تقييم وتحليل شامل لسياسة القروض البنكية في الجزائر، لاحظ مكتب الدراسات الدولي *ERNSTANDYOUNG* وجود عدد من النقائص والثغرات، من بينها وجود مشكل المؤهلات والتخصص، إلى جانب التأثير السيئ والسلبي لنظام الإعلام البنكي على النشاط المصرفي خاصة المتعلق بتحصيل القروض، إضافة إلى المدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات الخاصة بالقرض، حيث تمتد أحيانا إلى شهور عديدة.(Afrique Renouveau,2005, P20)

7. **ضعف التكوين والمهارات اللازمة للعمل:** إن دور الجامعات الأساسي هو تنمية المعارف وتقديم المؤهلات الأساسية التي تساهم في تنمية قدرات الطلاب على الإنجاز والإبداع. وفي كثير من الحالات، لم تتمكن الجامعة الجزائرية من أداء الدور المنوط بها في مجال تنمية المعارف وتوفير المهارات الأساسية للاستجابة إلى الحاجيات المستجدة لأسواق العمل من مهارات وتخصصات. كما أنها لم تسهم بالقدر الكافي في تقديم البحوث العلمية المرتبطة باحتياجات الاقتصاد مما يعمق الانفصام بين الجامعة ومحيطها الخارجي. كما لا تساهم الجامعات بحكم انفصامها عن الدورة الإنتاجية وعالم الاستثمار في مساعدة الطلاب على تكوين علاقات مع الشركات لتسهيل عمليات إدماجهم في سوق العمل.

وفي نفس السياق، يفيد مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشره البنك الدولي والذي يقيس مدى توفر المناخ الملائم لاستخدام المعرفة بشكل فعال لأغراض التنمية الاقتصادية من حيث الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي والتعليم والتنمية البشرية ونظام الإبداع وتقنيات المعلومات والاتصالات بأن الجزائر تحتل المرتبة 96 عالميا في عام 2012من حيث استخدام المعرفة في التنمية. (صندوق النقد العربي، 2015، ص256-258).

8. **عدم توفر الاستقرار السياسي:** إن توفر الاستقرار السياسي لا يقصد به وجود الأمن فقط، وإنما استقرار المؤسسات السياسية. وابتداء من تسعينات القرن الماضي عانت الجزائر من غياب هذا العنصر، حيث أدت كثرة التعديلات المستمرة على مستوى الوزارات إلى استبدال القوانين والنصوص التشريعية، الأمر الذي لا يؤدي بالمستثمرين الأجانب إلى الاطمئنان على أموالهم وممتلكاتهم.

9. **ضعف سياسات الترويج:** أشارت العديد من الدراسات المتخصصة إلى أهمية علم الترويج للاستثمار ودور هيئات تشجيع الاستثمار في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتشغيل، مما حدا بالدول المتقدمة، التي لم تعتقد بضرورة وجود مثل هذه الهيئات في السابق للجوء مؤخرا إلى تفعيل أو تأسيس هيئات ترويج مستقلة لإنجاح جهود الترويج بالاستثمار والدفع بالدولة إلى موقع متقدم على خارطة الاستثمارات العالمية.

وبإلقاء نظرة على الجزائر، فيتضح أنها قد بادرت منذ زمن في إنشاء هيئات للترويج للاستثمار، ولعل أبرزها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. غير أنه يمكن القول أنه لم تروج للاستثمار بالشكل المطلوب ولم تكن متميزة في جهودها الترويجية عكس العديد من الدول العربية التي قطعت أشواطا ملحوظة في هذا المجال. وضمن قصص النجاح في الدول العربية، تميزت جهود إمارة دبي المكثفة

لجعلها موطن الخدمات العالمية بكافة أنواعها، عن مهرجانات تسويقية وخدمات إعلامية وتعليمية وإنسانية ومالية وثقافية ورياضية، وخطة السعودية 10×10 التي طرحتها الهيئة العامة للاستثمار في السعودية لوضع السعودية ضمن أول 10 دول في مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي، وحملة البحرين الترويجية من خلال تأسيس ثلاثة مكاتب خارجية (اليابان، الهند، هونغ كونغ)، ومواصلة تونس تطوير جهودها الترويجية وتوسيع النطاق الجغرافي للمستثمرين المستهدفين من خلال فتح سبعة وكالات في الخارج للترويج للاستثمارات فيها. (منى بسيسو، 2008، ص29، 30).

علاوة على ذلك، تفتقد الجزائر إلى ما يسمى بخرائط الاستثمار[8] التي تكتسي أهمية كبيرة كونها أداة تنموية تساعد في تحفيز وترويج الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية. كما تساعد خرائط الاستثمار هيئات الاستثمار والجهات الأخرى ذات العلاقة في ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تحفيز المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات محلية حقيقية (إيهاب مقابلة،2015، ص7).

ويمكن تلخيص محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم 1: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

مواطن القوة	مواطن الضعف
▪ استرجاع التوازنات الكلية ▪ انخفاض تكاليف الطاقة ▪ اتساع السوق الجزائرية ▪ وجود يد عاملة ▪ القرب الجغرافي من الأسواق الاستراتيجية ▪ تأسيس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ▪ توفر الموارد الطبيعية بغزارة فضلا عن وجود سياسة تنمية تلك الموارد ▪ وفرة موارد مالية ومرونة سوق العمل	▪ تأخر وعجز في الهياكل القاعدية ▪ المحيط السياسي والتعديلات الوزارية المستمرة ▪ التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ▪ تباطؤ ملموس في إصلاح المنظومة المالية والبنكية ▪ تصاعد القطاع غير الرسمي وتفشي الرشوة ▪ ثقل النظام القضائي وعدم فعاليته ▪ صعوبة الحصول على العقار الصناعي ▪ العجز في تحسين صورة الجزائر الاقتصادية ونقص الاتصال ▪ نقص المعلومات الكمية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات وحسب المصدر
الفرص	**التهديدات**
▪ الطاقة ▪ الهياكل على مستوى التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال. ▪ المناجم ▪ الصناعات الغذائية ▪ السياحة ▪ الصناعات الالكترونية ▪ الصيد البحري ▪ توقع انضمام الجزائر لـمنظمة التجارة العالمية	▪ عدم الاستقرار السياسي ▪ البيروقراطية في الإدارة العمومية ▪ تأخر في تأهيل الموظفين على مستوى الإدارات العمومية ▪ هجرة الأدمغة ▪ تداخل الوظائف بين الهيئات المكلفة بالاستثمار ▪ عدم إخضاع بعض الأسواق لقواعد المنافسة

***Source**: UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Genève (2003), p. 40.*

IV. تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر

تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة 156 عالميا عام 2016 من مجموع 190 بلدا بعدما كانت تحتل المركز 163 عالميا عام 2015، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 2: ترتيب الجزائر في بيئة أداء الأعمال

المؤشرات	الترتيب عالميا (190 دولة)		التغير في الترتيب
	2015	2016	
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	163	156	7 +
مؤشر بدأ المشروع	145	142	3 +
مؤشر استخراج التراخيص	122	77	45 +
مؤشر توصيل الكهرباء	130	118	12 +
مؤشر تسجيل الممتلكات	163	162	1 +
مؤشر الحصول على الائتمان	174	175	1 -
مؤشر حماية المستثمر	174	173	1 +
مؤشر دفع الضرائب	169	155	14 +
مؤشر التجارة عبر الحدود	176	178	2 -
مؤشر إلغاء العقود	106	102	4 +
مؤشر تسوية حالات الإعسار	73	74	1 -

Source: World Bank Group, Doing Business Report 2017, "Equal Opportunity For All", Washington (2016), p. 189.
World Bank Group, Doing Business Report 2016, "Measuring Regulatory Quality And Efficiency", Washington (2015), p. 184.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة عالميا بالرغم من التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر استخراج التراخيص (45 مراكز) ومؤشر توصيل الكهرباء (120 مركز) ومؤشر دفع الضرائب (14 مراكز).

1. مؤشر تأسيس المشروع *Starting Business*

تعد عملية تأسيس المنظومة القانونية للمؤسسة من العوامل المحددة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة، لكونها تعتبر أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتكون مؤشر بدأ المشروع (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية، وهي:(Doing Business Data) عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة،[9] والفترة الزمنية لإنجاز كل الإجراءات،[10] وتكلفة إنجاز كل الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد

من الدخل الوطني،[11] والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.[12]

جدول رقم 3: مؤشر تأسيس المشروع في الجزائر لعام 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
عدد الإجراءات	12	7,8	4,8
الوقت (أيام)	20	20,1	8,3
التكلفة (% متوسط الدخل الفردي)	11,1	26,3	3,1
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل الفردي)	0,0	11,2	9,2

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يتبين من الجدول أعلاه أن بدأ مشروع استثماري في الجزائر يحتاج 12 إجراء وفي مدة زمنية قدرها 20 يوما وبتكلفة تمثل 11,1 % من متوسط الدخل الفردي. بينما في المغرب على سبيل المثال لا تتجاوز أربعة إجراءات وفي مدة 9,5 يوما وبتكلفة تمثل 7,9 % من متوسط الدخل الفردي. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر ألغت الحد الأدنى المدفوع من رأس المال اللازم لتأسيس الكيان القانوني للشركة.

2. مؤشر استخراج تراخيص البناء *Permits Dealing With Construction*

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع، يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:(Doing Business Data) عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص بناء مبنى تجاري، والفترة الزمنية لاستصدار تراخيص البناء معبرًا عنها بعدد الأيام والتكلفة الرسمية كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني [13]ومؤشر رقابة جودة البناء.

جدول رقم 4: مؤشر استخراج تراخيص البناء لعام 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
عدد الإجراءات	17	13.4	12.1
الوقت (أيام)	130	116.5	152.1
التكلفة (% من متوسط الدخل الفردي)	0.9	2.9	1.6
مؤشر رقابة جودة البناء (0-15)	10	9.9	11.3

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

لقد شهد مؤشر تراخيص البناء في الجزائر تحسنا كبيرًا حيث احتلت الجزائر عام 2016 المركز 77 بعدما كانت في المرتبة 122 عام 2015، وهذا يعود إلى التسهيلات التي قامت بها الجزائر بهدف تخفيض المدة اللازمة لاستخراج التراخيص وكذا تكلفة إنجازها. وبالرغم من هذا التحسن، إلا أن استخراج التراخيص في الجزائر يتطلب 17 إجراءً وهو معدل أكبر من منطقة إقليم الشرق الأوسط وكذا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي بـ13.4 و12.1 إجراء على التوالي.

3. مؤشر توصيل الكهرباء *Getting Electricity*

ما من شك أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها. ويتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء، وهي:(Doing Business Data) مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيمات التوصيل،[14] والوقت المستغرق لتوصيل التيار،[15] وتكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي، ومؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة.

جدول رقم 5: مؤشر توصيل الكهرباء في الجزائر لسنة 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
عدد الإجراءات	5	4.7	4.8
الوقت (أيام)	180	77.6	76.2
التكلفة (% من متوسط الدخل الفردي)	1330.4	733.1	645
مؤشر موثوقية التغذية وشفافية التعريفة (0-8)	5.0	3.9	7.5

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يتبين من معطيات الجدول أن إجراءات الحصول على الكهرباء في الجزائر يستلزم خمسة إجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة تقدر بـ 1330.4 من متوسط الدخل الوطني للفرد. ويلاحظ أن عدد الإجراءات تقريبا هي نفسها في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، لكن مدة وتكلفة الحصول على الكهرباء في دول OCDEأدنى بكثير من الأرقام المسجلة في الجزائر حيث لا تتجاوز 76.2 يومًا وبتكلفة تقدّر بـــ62.5 % من متوسط الدخل الفردي. ويبدو كذلك أن مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعريفة الخاصة بالتيار الكهربائي المسجل في الجزائر والذي يساوي خمسة نقاط أحسن من الرقم المسجل في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3.9 نقطة)، ويعزى ذلك إلى إضفاء الشفافية المرتبطة بتعريفة الكهرباء من خلال نشرها في موقع الإنترنيت لشركة توزيع الكهرباء.

4. مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية *Registering Property*

يرصد هذا المؤشر مدى مرونة أو جودة النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل ملكية الأصول العقارية، وهذا في حالة قيام إحدى الشركات بشراء قطعة أرض أو مبنى لنقل سند الملكية من شركة أخرى حتى يتمكن المشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمان عند حصوله على قروض جديدة. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكوّنات فرعية، هي: *(Doing Business Data)* عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري،[16] الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل،[17] والتكلفة الرسمية كنسبة من قيمة العقار، [18] ومؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي.

جدول رقم 6: مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر لسنة 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
عدد الإجراءات	10	5,4	4,7
الوقت (الأيام)	55	28,9	22,4
التكلفة (% من قيمة العقار)	7,1	5,6	4,2
مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)	7	12,5	22,7

Source : Doing Business Data: www.doingbusiness.org.

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، يتبين أن عملية تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر تحتاج لـ 10 إجراءات وفي مدة 55 يوما بتكلفة تقدر بـ7,1 % من قيمة العقار، وهي أرقام أعلى من المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. ففي تونس مثلا، لا تتجاوز إجراءات تسجيل الملكية أربعة إجراءات وفي مدة زمنية قدرها 39 يوما وبتكلفة تمثل 6,1 % من قيمة العقار.

5. مؤشر الحصول على الائتمان *Getting Credit*

يبين مؤشر الحصول على الائتمان مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع، ويتكون من أربعة عناصر، وهي:*(Doing Business Data)* قوة الحقوق القانونية [19] ومدى عمق المعلومات الائتمانية [20] وتغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين [21] وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين.[22]

جدول رقم 7: مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر لعام 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	2	1,4	6,10
مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	0	4,4	6,5
تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من السكان الراشدين)	3	13,5	12,1
تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من البالغين)	0	12,8	67,1

Source : Doing Business Data: www.doingbusiness.org

تحتل الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان مراكز جد متأخرة على المستوى العالمي، حيث تتمركز في الصف 175 سنة 2016 بعدما كانت تحتل المرتبة 174 عام 2015، مما يدل على صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع الاستثمارية، فضلا عن عدم توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية بما يسهل قرارات الاقتراض، وهذا ما يوضحه مؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 12) ومؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (صفر نقطة من 8). ويجب التنويه أن مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية في الجزائر يساوي الصفر، مما يعني أن الجزائر لا تتوافر لديها هذا النوع من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية.

6. مؤشر حماية المستثمرين *Protecting Investors*

يقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الملكية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاتب شخصية، ويتكون هذا المؤشر الفرعي من مؤشرات فرعية أخرى هي:*(Doing Business Data)* مؤشر نطاق الإفصاح ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء ومؤشر قوة حماية المستثمرين. وتتراوح قيم المؤشرات الثلاثة السابقة بين الصفر والعشرة حيث تشير القيمة الأعلى إلى دلالات إيجابية ومستويات أفضل.

جدول رقم 8: مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لعام 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
مؤشر نطاق الإفصاح(0-10)	3,3	4,5	6,5
مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10)	3,3	4,7	6,3
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3,3	4,3	6,6

Source: Doing Business Data: www.doingbusiness.org

تحتل الجزائر مراتب متأخرة فيما يخص مؤشر حماية المستثمر، وهذا ما تؤكده المؤشرات الفرعية كمؤشر نطاق الإفصاح (3,3 نقطة من 10) ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (3,3 نقطة من 10) ومؤشر قوة حماية المستثمرين (3,3 نقطة من 10).

7. **مؤشر دفع الضرائب *Paying Taxes***

يقيس هذا المؤشر الذي تم استحداثه عام 2006 مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة، وكذا السياسة الضريبية المعمول بها في الدول، من خلال تقييم المعدّلات الضريبية وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:(Doing Business Data) مؤشر عدد مدفوعات الضرائب[23] ومؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع الهيئات الضريبية[24] ومؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.[25]

جدول رقم 9: مؤشر دفع الضرائب في الجزائر في سنة 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
المدفوعات (العدد)	27	27.8	10.9
الوقت (عدد الساعات سنويا)	265.0	208.2	163.4
إجمالي سعر الضريبة (من إجمالي الربح)	65.6	32.3	40.9

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يتبين من الجدول أن عدد مرّات دفع الضرائب والاشتراكات في الجزائر هو 27 مرة في مدة قدرها 265 ساعة في السنة. ويبلغ إجمالي سعر الضريبة من إجمالي الأرباح التجارية 65.6 %. وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال تخفيض الضريبة على النشاط المهني وإدخال النظم المحاسبية المتقدمة، إلا أن الأرقام المسجلة في هذا المؤشر تبقى بعيدة عن المعدّلات المسجلة في دول المنطقة. ففي تونس مثلا لا يتجاوز عدد مرات دفع الضرائب 8 مرات وفي فترة زمنية قدرها 144 ساعة سنويا، أما إجمالي سعر الضريبة فبلغ 60.2 % من إجمالي الأرباح التجارية.

8. مؤشر التجارة عبر الحدود *Trading Across Borders*

يركز هذا المؤشر على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير، معبّرًا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدّ الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد، وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءًا من الاتفاق التعاقدي بين المصدّر والمستورد إلى غاية تسليم الشحنة.[26]

وقد تم حصر الإجراءات بدءًا من إعداد المستندات الضرورية، وانتهاءً بوصول البضائع إلى مخازن المستورد. وتتمثل هذه الإجراءات كافة المستندات الرسمية بدءًا من الاتفاق التعاقدي بين المصدّر والمستورد حتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية.*(Doing Business Data)* .

جدول رقم 10: مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر لسنة 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (ساعات)	267	135	15
تكلفة إتمام عملية التصدير (دولار)	967	685	186
الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد (ساعات)	576	211	13
تكلفة إتمام عملية الاستيراد (دولار)	866	817	141

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

من خلال معطيات الجدول، يتضح أن عملية إتمام التصدير في الجزائر تستلزم 267 ساعة وبتكلفة 967 دولار لكل حاوية. بينما تتطلب عملية إتمام الاستيراد 576 ساعة بتكلفة 866 دولار لكل حاوية وهي أعلى بكثير من المعدّلات المسجلة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. وبالمقارنة مع إسبانيا مثلا، يتضح أن الوقت اللازم لإتمام عمليتي التصدير والاستيراد يكاد يكون منعدما، حيث يقدّر بساعة لكل منهما. علاوة على ذلك، فإن تكاليف التصدير والاستيراد في هذا البلد منعدمة.

9. مؤشر إنفاذ العقود *Enforcing Contrats*

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية، وعملية الفصل في القضايا التجارية، من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع البضائع، وتتبع عدد من الإجراءات اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدّعي للدعوى القضائية، وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات.*(Doing Business Data)* ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، والفترة الزمنية للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبرًا عنها بعدد الأيام)، والتكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)[27] ونوعية الإجراءات القضائية.

جدول رقم 11: مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر لسنة 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
الوقت (أيام)	630	653.3	553
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.9	25	21.3
نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	5.5	5.8	11

***Source** : Doing Business Data: www.doingbusiness.org*

يُلاحظ من الجدول 18 أن مدّة الفصل في القضايا التجارية في الجزائر تصل إلى 630 يومًا وبتكلفة 19.9من قيمة المطالبة. يضاف إلى ذلك رداءة نوعية الإجراءات القضائية (5.5 من 18 نقطة). وبالمقارنة مع الإمارات العربية المتحدة يتضح أن الوقت اللازم للفصل في القضايا التجارية هو495 يوما بتكلفة 20.1 من قيمة المطالبة. أما نوعية الإجراءات القضائية فهي جدّ مقبولة (12 من 18 نقطة).

10. مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع) *Resolving Insolvency*

إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعّال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية. وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط بين عدد الشركات التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى بين إغلاق الشركات الفاشلة وزيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية هي: معدّل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم لديونهم ومستحقاتهم القائمة اتجاه الشركة المتعثرة،[28] والفترة الزمنية لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط (عدد السنوات)، وتكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال.[29]

جدول رقم 12: مؤشر تسوية حالات الإعسار في الجزائر لسنة 2016

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OCDE
معدّل الاسترداد (سنت لكل دولار)	50.8	26.0	73.0
الوقت (عدد السنوات)	1.3	2.2	1.7
التكلفة (% من قيمة الشركة المتعثرة)	7.0	10.8	9.1

***Source** : Doing Business Data. www.doingbusiness.org*

من خلال أرقام الجدول، يتضح أن الفترة الزمنية لإعلان إفلاس الشركة وتصفية نشاطها في الجزائر هو 1.3 سنة بتكلفة 7 % من قيمة الشركة المتعثرة، وهي أقل من المعدّلات المسجلة سواء في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط أو في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادي.

الخاتمة

من خلال استعراض قوانين الاستثمار في الجزائر، يبدو أن المرسوم التشريعي رقم 93-12يعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري لاسيما فيما يتعلق بجانب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن الأمر 2001، المكمل والمعدل بالأمر 2006وفيما بعد بالقانون 2016 أدى إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرًا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للاستثمار.

وبالرغم من امتلاك الجزائر لنقاط القوة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه ثمة تناقض بالنظر إلى التدفقات الوئيدة لرؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، الأمر الذي يجر بنا إلى أن هناك معوقات رئيسية تحد من ولوج الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق الجزائرية.

ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري (بدأ المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية).

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي قد تساعد في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

- ❖ إزالة كافة التعقيدات والعراقيل الخاصة بمؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- ❖ العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات لإعطاء ثقة أكبر لدى المستثمرين.
- ❖ تعزيز النظام القضائي من خلال إنشاء محاكم تجارية متخصصة.
- ❖ الرفع من كفاءة العاملين في الهيئات الإدارية المختلفة بهدف رفع مستوى أداء الإدارات الرسمية.
- ❖ مواصلة العمل على تطوير الهياكل القاعدية لأهميتها القصوى في تحسين بيئة الأعمال.

V. قائمة المراجع:

1. القانون رقم16-09، (16-09) المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016
2. واريك سميث وماري هولوارددرلمايز، "تفهم مناخ الاستثمار"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1(2005)،
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي (2015)،
4. منى بسيسو، "تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط (2008)،
5. إيهاب مقابله، "خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، مجلة جسر التنمية، العدد 125، المعهد العربي للتخطيط (سبتمبر 2015).
6. Hind OUGUENOUNE, "La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie", Thèse de Doctorat, Université de la Sorbonne , 2014.
7. Afrique Renouveau, "Les Investissements se tournent vers l'Afrique", Revue d'Afrique Renouveau, No. 4 ,)2005
8. . UNCTAD, "Examen de la Politique de L'investissement de L'Algérie", Genève ,2003.
9. Guide Investir en Algérie 2016: www.kpmg.dz (Gui de Investir en Algérie 2016.
10. UNCTAD, World Investment Report 2016.
11. Doing Business Data: www.doingbusiness.org.

الإحالات:

[1]- يعرف باسم المخطط الثلاثي الأول، إذ خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525مليار دينار (حوالي 7ملايير دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

[2]- يسمى أيضا المخطط الخماسي الأول، حيث قدرت الاعتمادات الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (حوالي 114 مليار دولار). أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة تقييم المشاريع الجارية ومختلف التحويلات الإضافية الأخرى.

[3]- يعرف باسم المخطط الخماسي الثاني، بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار).

[4]- تحتل الجزائر المرتبة الأولى متوسطيا على مستوى إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي والبترول، وتحتل المرتبة عالميا 15 من حيث الاحتياطات النفطية والمرتبة السابعة من حيث الاحتياطات الغازية في العالم.

[5]- يتسم القطاع غير الرسمي (القطاع غير المنظم) أنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد السرية في عملة شراء وبيعا وعملا، ويتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة كالرسوم والقوانين وتقديم البيانات.

[6]- تحتوي الجزائر على شبكة طرقات على طول 108302كلم، أهمها طريق شرق-غرب يمتد على طول 1216كلم. كما تتوفر على 15 ميناء منها 11 ميناء للتجارة والنفط ومنائين للنفط و31 ميناء خاص بالصيد البري، وميناء واحد خاص بالتسلية. علاوة على ذلك، تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 مطارا دولية. بالإضافة إلى هذا تحوي الجزائر على شبكة طرق السكك الحديدية على طول 6300 كلم، وثلاثة قطارات كهربائية (الجزائر، وهران، قسنطينة)، وقطار واحد للأنفاق في الجزائر على طول 9.4كلم. أما بخصوص قطاع الاتصالات، وإلى غاية 2015، بلغ عدد الخطوط الهاتفية8.04 لكل 100 شخص، كما بلغ عدد المشتركين في الهاتف المحمول 111.2 لكل 100 شخص، أما مستخدمي الإنترنت فقد بلغ 38.2 لكل 100 شخص.

[7]- تستحوذ البنوك العمومية على بنية القطاع البنكي في الجزائر، إذ تمثل 77% من الشبكة البنكية الوطنية في عام 2014.

[8]- تعرف خارطة فرص الاستثمار بأنها وثيقة توضح قائمة الأفكار والفرص للاستثمار الكامنة في بلد أو مدينة أو قطاع معين. كما تعرف على أنها دليل جغرافي وتشريعي وإجرائي للمستمر المحلي والأجنبي يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار.

[9]- يقصد بها أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية مثل الأجهزة الحكومية والموثقون والمصالح العقارية...الخ

[10]- يقيس إجمالي عدد الأيام اللازم لتسجيل الشركات.

[11]- تشمل هذه التكلفة جميع الرسوم الرسمية المتعلقة بالخدمات القانونية.

[12]- يقصد به المبلغ الذي يتعين على صاحب الشركة إبرامه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل.

[13]- يقصد بها تكلفة إنجاز استخراج تراخيص البناء بدون احتساب الرسوم، مثل الوثائق المطلوبة لإصدار كافة التراخيص المرتبطة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

[14]- أي عدد مرّات تردد الزبون على شركة توزيع الكهرباء، ويساعد هذا المؤشر الفرعي في تحديد الاختناقات في عملية التوصيل الكهربائي.

[15]- يقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب زبون تجاري معبرا عنها بعدد الأيام.

[16]- تخص أي تعامل من الشركة المشترية أو البائعة أو كلاهما أو العقار نفسه مع أطراف خارجية مثل المحامون ومختلف الهيئات والمصالح الحكومية والموثقون.

[17]- معبرًا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين.

[18]- تكلفة إنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار دون أية رسوم غير رسمية حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي.

[19]- يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 12.

[20]- يقيس القواعد التي تؤثر على توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 8.

[21]- يوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة في السنوات الخمس الماضية.

[22]- يبين عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة في السنوات الخمس الماضية.

[23]- يقصد به عدد مرّات التردد على الهيئات الضريبية لتسديد الضرائب المستحقة على الشركة.

[24]- بخصوص إعداد ملف المحاسبة الضريبية، والسداد لكل من ضريبة أرباح الشركات والرسوم على القيمة المضافة، واشتراكات الضمان الاجتماعي والرواتب الخاصة بالعاملين في الشركة معبرًا عنها بعدد الساعات سنويا.

[25] - يمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، والضرائب والاشتراكات الإجبارية بعنصر العمل، وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية من إجمالي الأرباح التجارية.

[26] - تعرّف الشحنة وفق مؤشر التجارة عبر الحدود على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل تسع 20 قدمًا (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

[27] - لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة.

[28] - معبّرًا عنه بعدد السنتات من دولار قائم في ذمة الشركة لصالح الدائنين.

[29] - معبّرًا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة، وتتضمن هذه التكلفة اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين ... الخ.